دولة فلسطين

هيئة مكافحة الفساد

وزارة التربية التعليم

مذكرة تعاون مشتركة

الفريق الأول: هيئة مكافحة الفساد / ويمثلها رئيس هيئة مكافحة الفساد معالي المستشار الدكتور أحمد براك.

الفريق الثاني: وزارة التربية والتعليم / ويمثلها معالي الوزير الأستاذ الدكتور مروان عورتاني.

المقدمة : إن هيئة مكافحة الفساد و وزارة التربية التعليم وفي إطار التعاون المشترك في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد للأعوام 2020-2022، وإدراكاً منهما لأهمية الشراكة المؤسساتية في تعزيز قيم النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد والوقاية منه، باعتباره العدو الأول لنهضة المجتمع وبناء الدولة وتقدمها، وانطلاقاً من رغبتهما المشتركة في إيجاد بيئة رافضة للفساد بكافة اشكاله ولقناعتهما بأن تضافر وتكامل الجهود الوطنية يعتبر ضرورة حتمية لتحقيق التنمية المستدامة، ولأهمية تعزيز العمل المشترك بينهما وانطلاقاً من إدراك كل طرف لمسؤولياته المنوطة به، **فقد اتفق الفريقان على الآتي:**

أولاً: تعتبر مقدمة هذه المذكرة جزءاً لا يتجزأ منها وتقرأ معها.

ثانياً: غاية التعاون

اتفق الفريقان على أن الغاية من هذه المذكرة على سبيل المثال لا الحصر يتمثل بالآتي:

1- تعزيز سيادة القانون وانفاذه

2- ترويج وتدعيم التدابير الرامية الى مكافحة الفساد بنجاعة وفاعلية.

3- تعزيز أسس ومعايير النزاهة والمساءلة والشفافية في إدارة الشأن العام.

ثالثاً: تقديم الدعم الفني اللازم لوزارة التربية التعليم في تحديثها لاستراتيجيتها، لضمان مراعاتها لما ورد في الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020-2022، وتضمين أنشطة وجهود تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد ضمن خططها التنفيذية وبرامج الموازنة الخاصة بالوزارة.

رابعاً: تقديم الدعم الفني اللازم لوزارة التربية والتعليم في توجهاتها الرامية إلى تبني تشريعات معززة للبيئة الطاردة للفساد.

خامساً: التعاون المشترك في تنفيذ الانشطة والبرامج والقيام بالتدخلات الكفيلة برفع نسبة الوعي والمعرفة بمفاهيم الشفافية والنزاهة وبمخاطر الفساد وآثاره، وسبل الوقاية منه، للعاملين في الوزارة، مدراء المدارس، المشرفين التربويين، المعلمين، والطلبة.

سادساً: التعاون المشترك في تنفيذ برامج ولقاءات وورش عمل تهدف إلى زيادة المعرفة ورفع الوعي لدى عموم العاملين في الوزارة، بالتشريعات الخاصة بقانون مكافحة الفساد، وبناء قدراتهم للمساهمة في تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد في قيامهم بمهامهم واختصاصاتهم الموكلة لهم قانوناً.

سابعاً: أهمية وضرورة قيام الوزارة بتفعيل وتقوية دور وحدات الجودة والرقابة الداخلية والشكاوى والنوعي الاجتماعي والتقييم والمتابعة، ورفدها بالموارد البشرية الكفؤة، وتعزيز الحوكمة لديها، وبناء قدراتها في مجالات عملها، والعمل على تعزيز الانظمة والاجراءات والأدلة المعمول بها في الوزارة بمزيد من معايير النزاهة والشفافية وحوكمتها بما يحقق ارتفاع وزيادة ثقة المواطنين بها.

ثامناً: اتخاذ الاجراءات والترتيبات اللازمة من قبل الوزارة مع جهات الاختصاص لاستكمال التدريب على مدونة السلوك والعمل على تفعيل الالتزام بها وتعميمها على عموم العاملين وابرازها لاطلاع ومعرفة عموم المواطنين متلقي الخدمة من الوزارة.

تاسعاً: الاستمرار في إدماج مفاهيم النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد داخل المناهج المدرسية، لرفد الجيل الجديد بهذه المفاهيم.

عاشراً: تقديم الدعم الفني اللازم من قبل الهيئة للوزارة من أجل تأطير وتمتين دور الوزارة كجهة اختصاص في متابعة عمل وأنشطة الجمعيات والجهات الخاضعة لإشرافها بمقتضى قانون الجمعيات رقم 1 لسنة 2000 وقرارات وزارة الداخلية بالخصوص، وما صدر عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء بذات الشأن.

أحد عشر: التعاون المشترك في تنفيذ عدد من الدراسات والمسوح لمخاطر الفساد في عمل الوزارة وتحليلها بما يحقق ويؤدي بالنتيجة الى تحصين عمل الوزارة من تلك المخاطر.

اثنا عشر: يلتزم الفريق الثاني بتقديم المساعدة والمساندة المطلوبة، لتسهيل مهمة وعمل الفريق الأول المتعلق بالتزام الموظفين العاملين في الوزارة المكلفين بتعبئة إقرارات الذمة المالية بموجب القانون.

ثلاثة عشر: يلتزم الطرفان بمباشرة بنود هذه المذكرة مجتمعين، وبالتشاور فيما بينهما بموجب روح الشراكة والتعاون والرغبة المشتركة في تحقيق النتائج، وتُفسَّر نصوصها في ضوء مقدمتها والأغراض المنشودة منها، وأهداف الخطة الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020-2022، وقانون مكافحة الفساد رقم 1 لسنة 2005 وتعديلاته.

أربعة عشر: يسمي كل طرف من طرفي الاتفاقية لجنة فنية لغايات ضبط وتنظيم الاتصالات بين الطرفين، وإعداد خطة تنفيذية تلحق بهذه المذكرة، لضمان النجاعة والتنفيذ الأفضل لأحكام هذه المذكرة.

خمسة عشر: يبدأ العمل بهذه المذكرة اعتبارا من تاريخ توقيعها وحتى انتهاء الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020-2022، وتجدد وتلغى بموافقة الفريقين.

ستة عشر: أحكام عامة

تتضمن هذه المذكرة مقدمة وستة عشر بنداً بما فيها هذا البند، وحُررت على نسختين أصليتين باللغة العربية، واحتفظ كل طرف بنسخة منها للعمل بموجبها والالتزام بها.

تحريراً في 13/2/ 2020.

الفريق الأول

رئيس هيئة مكافحة الفساد

المستشار د. أحمد براك

الفريق الثاني

وزير التربية التعليم

أ. د. مروان عورتاني